

حقوقيات [٧٠٨] و

٣٠١٦ و ١٠/٣/١٨١٨ [١٨١٨] المصادق على قانون تنظيم القضاء رقم ١٠٨١

٢- المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

١- المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

- : في ما يلي

القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

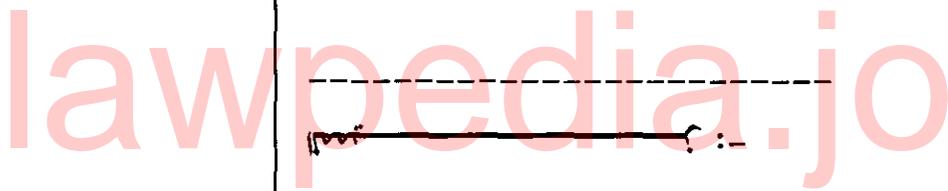
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

-----

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١



المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١ الصادر في ١٠/٣/١٨١٨

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٠٨١

رقم القضية: ١٠٨١/١٨١٨

بمقتضى: الخزانة

محكمة التمييز الأولى

وعلافاً على ما جاء في قرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :

١- عملاً بأحكام المواد [٣٢٧/١ و٣ و٧٠] من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسم.

٢- وعملاً بأحكام المادة [٧٢] من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم دون سواها وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسم محسوبة له مدة التوقيف وحيث أنه مكفول تركه حراً حين اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

**وتلخص أسباب التمييز بما يلي :**

أولاً : جانبت محكمة الموضوع القانون عندما وصلت في قرارها إلى ما توصلت إليه من بيئة دون أن يكون لديها دليلاً قانونياً يمول عليه في تشكيل القناعة الوجدانية وكونه القرار المميز جاء خالياً من التسبب والتعليل القانوني فإنه يكون والحالة هذه مشوباً بقصور و اوضح في تطبيق القانون الأمر الذي يجعل من القرار مستوجباً للقض.

ثانياً : أخطأت المحكمة مع التقدير عندما لم تقرر أن الفعل المنسوب للمميز مشمول بأحكام قانون العفو العام رقم [٢] لسنة ١٩٩٩ ذلك أنه وبالرجوع إلى أحكام قانون العفو العام نجد أن القانون أعلاه لم يشمل جرائم القتل قصداً مع سبق الإصرار المنصوص عليها في المادتين [٣٢٦ و ٣٢٨] من قانون العقوبات وطالما أن محكمة الموضوع قد غفلت عن ذلك فيكون القرار المميز قد جانب القانون مما يستوجب والحالة هذه نقضه.

ثالثاً : وبالتناوب فقد كان على محكمة الموضوع أن تبحث في البيئة الجرمية فيما إذا كانت متوفرة أم لا حتى تكون أمام جناية الشروع بالقتل حيث أن حالة الهروب من الشرطة هي أمر طبيعي وذلك خلافاً من إلقاء القبض عليه وهذا الأمر لا يشكل دليلاً على انصراف البيئة لدى المميز لارتكاب ما هو مسند إليه.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز.

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٥ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية على محكمتنا عملاً بالمادة [١٣/ج] من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية و لاقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة [٢٧٤] من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

## ال

بعد التدقيق والردود المداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهم ( الجرمين التاليين : -

١- جنابة الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين [٢٢٧/١ و ٣٠٣/٧] من قانون العقوبات.

٢- جنحة السرقة خلافاً لأحكام المادة [٤٠٦] من قانون العقوبات .

وتتلخص من واقعة الدعوى كما تحصلتها وقضت بها محكمة الجنايات الكبرى (( أنه في الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٨ قام المتهم بسرقة السجك نوع داتسون رقم يعود للمشتكي من سحاب ، وتمت مطاردته من قبل شرطة العاصمة وشرطة الزرقاء والدوريات الخارجية وأثناء المطاردة قام المتهم بالانحراف على سيارة الأمن العام نوع مرسيدس ويقودها السائق أسامة، وقائد الدورية الملازم ويقصد قتل من فيها من أجل الحيلولة دون إلقاء القبض عليه وخرجت السيارة المذكورة عن مسارها واصطدمت بعامود كهرباء واشتعلت النيران فيها وأصيب جراء ذلك طاقم الدورية بإصابات شكلت خطورة على حياتهم وكان المتهم يقود السيارة المسروقة بطيش وإهمال ولا يحمل رخصة سوق تخوله قيادتها وجررت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي توصلت إليها ووجدت أن ما قام به المتهم من أفعال مادية يوم الحادث بقيامه وأثناء قيادته السيارة الككب المسروقة

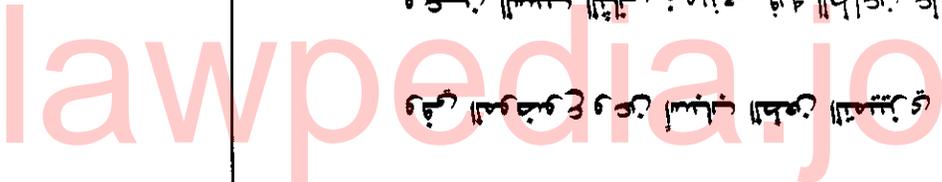


۱۹۹۰ء کی دفعہ ۱۰ کے تحت جاری کی گئی ہے۔ اس کے تحت جاری کی گئی ہے اور اس کے تحت جاری کی گئی ہے۔

۱۹۹۰ء کی دفعہ ۱۰ کے تحت جاری کی گئی ہے۔ اس کے تحت جاری کی گئی ہے اور اس کے تحت جاری کی گئی ہے۔

۱۹۹۰ء کی دفعہ ۱۰ کے تحت جاری کی گئی ہے۔ اس کے تحت جاری کی گئی ہے اور اس کے تحت جاری کی گئی ہے۔

۱۹۹۰ء کی دفعہ ۱۰ کے تحت جاری کی گئی ہے۔ اس کے تحت جاری کی گئی ہے اور اس کے تحت جاری کی گئی ہے۔



۱۹۹۰ء کی دفعہ ۱۰ کے تحت جاری کی گئی ہے۔ اس کے تحت جاری کی گئی ہے اور اس کے تحت جاری کی گئی ہے۔

۱۹۹۰ء کی دفعہ ۱۰ کے تحت جاری کی گئی ہے۔ اس کے تحت جاری کی گئی ہے اور اس کے تحت جاری کی گئی ہے۔

۱۹۹۰ء کی دفعہ ۱۰ کے تحت جاری کی گئی ہے۔ اس کے تحت جاری کی گئی ہے اور اس کے تحت جاری کی گئی ہے۔





س.س.ا

س.س.ا

س.س.ا

س.س.ا



س.س.ا

س.س.ا

lawpedia.jo

٢٠٠٨/٧/١١ الموافق ١١/١٤٣١ هـ

المستند رقم ١١٤٣١٥

المستند رقم ١١٤٣١٥